المملكة المغربية
Royaume du Maroc
وزارة العدل و الحريات
Ministère de la Justice et des Libertés

المعهد العالي للقضاء
ⵓⵔⵣⵓⵔ ⵓⵏⵎⵍⵍⵉ ⵏ ⵜⵙⴻⴼⵔⵜ
Institut Supérieur de la Magistrature

تَواصُل

النشرة التواصلية للمعهد العالي للقضاء
العدد 1، مايو 2015

عدد خاص

مجال التكوين.....ص6
مجال التعاون الوطني والدولي.....ص 12
مجال الدراسات والتواصل.....ص16
مجال التدبير.....ص 17
التوجهات العامة لبرنامج عمل المعهد برسم سنة 2015.....ص 19
المدراء العامون السابقون للمعهد.....ص 21
من ذخائر مكتبة المعهد : لوحة العدالة.....ص 22

منجزات المعهد العالي للقضاء 2014

كلمة العدد:

في إطار تقوية القدرة التواصلية للمعهد العالي للقضاء يتم اليوم إصدار النشرة التواصلية للمعهد:"تواصُل". وقد تم تخصيص العدد الأول من هذه النشرة لتقديم حصيلة مركزة لأهم منجزات المعهد خلال سنة 2014، وذلك في مختلف المجالات التي تدخل ضمن مهامه سواء على مستوى التكوين، أو التعاون الوطني والدولي لدعم جهود التكوين، أو على مستوى التواصل والتدبير.

وأغتنم هذه المناسبة لأتوجه بكامل الشكر للسيد وزير العدل والحريات ومسؤولي الإدارة المركزية بالوزارة، على الدعم الموصول لعمل المعهد. كما أتقدم بالشكر والتنويه لكافة أطر المعهد ولكل المؤطرين رجالا ونساء على المجهودات الكبيرة التي يبذلونها لتطوير عمل المعهد وتحقيق أهدافه المرحلية والمستقبلية، بما يساهم في إنماء القدرات المؤسسية لمنظومة العدالة، والارتقاء بمستوى التكوين وتحقيق جودته وفق متطلبات العدالة المعاصرة.

عبد المجيد غميجة
المدير العام للمعهد العالي للقضاء

- **سنة 1962** : انطلاق العمل بالمعهد حيث كان يحمل اسم المعهد الوطني للدراسات القضائية، وصدر بشأنه مرسوم رقم 2.69.587 بتاريخ 29 يناير 1970. وقد كان المعهد يتولى بصفة أساسية التكوين الأساسي للملحقين القضائيين والتكوين المستمر للقضاة.
- **سنة 2002** : صدور الظهير الشريف المؤرخ في 3 أكتوبر 2002 بتنفيذ القانون رقم 09.01 تم بمقتضاه تحويل المعهد الوطني للدراسات القضائية إلى مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، تحمل اسم "المعهد العالي للقضاء".
- **سنة 2003** : صدور المرسوم المؤرخ في 17 شتنبر 2003 المتعلق بتطبيق القانون رقم 09.01 المذكور، حيث توسعت مهام المعهد، واكتملت إعادة هيكلته.

المهام الأساسية للمعهد:

يناط بالمعهد القيام بالمهام التالية:

- التكوين الأساسي للملحقين القضائيين؛
- التكوين الأساسي لكتاب الضبط؛
- التكوين المستمر لفائدة القضاة؛
- التكوين المستمر لفائدة كتاب الضبط؛
- التكوين الأساسي لفائدة مساعدي القضاء؛
- تكوين بعض أطر وأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات.

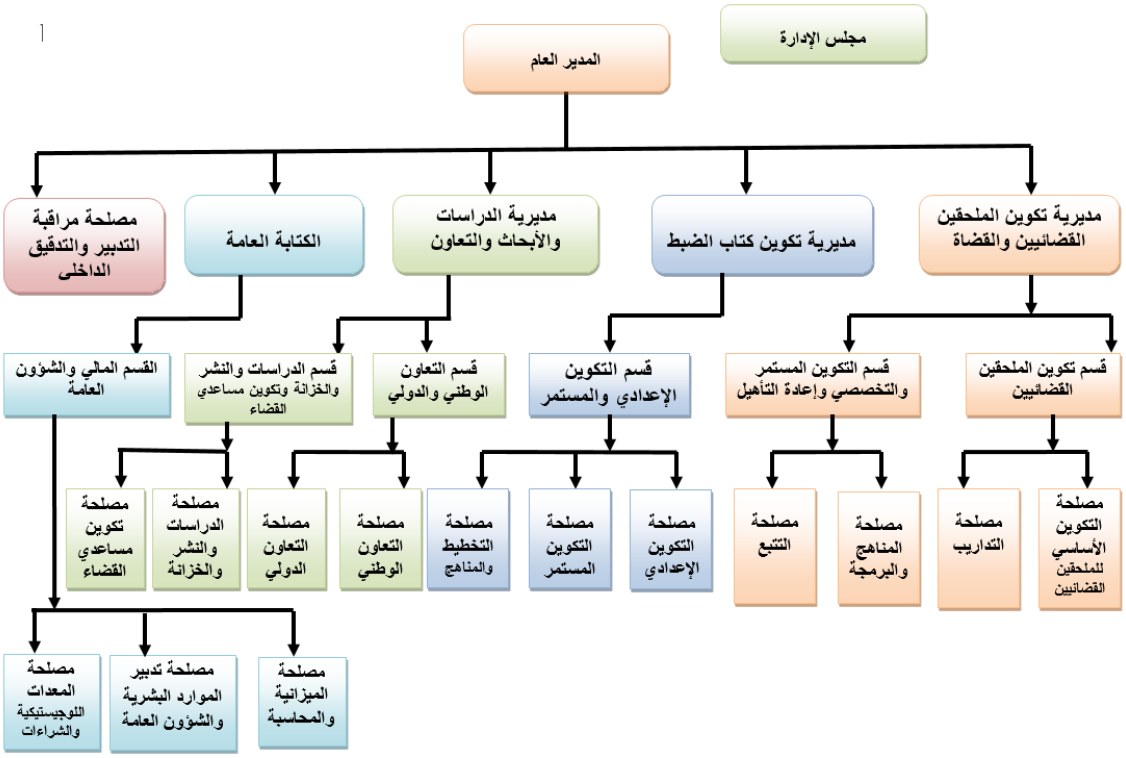

أهداف البرامج المرحلية والمستقبلية للمعهد العالي للقضاء (2014 – 2016)

ترتكز توجهات برامج عمل المعهد على محورين:

- محور البرامج المرحلية، وتتمثل في تنفيذ جملة من الإجراءات الضرورية يتعين القيام بها، في انتظار صدور النصوص المنظمة للمعهد في وضعه الجديد. وتهدف هذه البرامج إلى التمهيد للوضعية الجديدة التي سيعرفها المعهد، ووضع الأرضية اللازمة لانطلاقه في آفاقه المستقبلية.

- محور البرامج المستقبلية، وتتعلق بمبادرات تشريعية وتنظيمية تؤسس للوضعية المقبلة للمعهد وفق توجهات ميثاق إصلاح منظومة العدالة.

أهداف برامج العمل المرحلية للمعهد

تنبني توجهات برامج العمل المرحلية للمعهد على جملة من الإجراءات الضرورية التي يتعين القيام بها، في انتظار صدور النصوص المنظمة للمعهد في وضعه الجديد، وتهدف إلى التمهيد للوضعية الجديدة التي سيعرفها المعهد، ووضع الأرضية اللازمة لانطلاقه في آفاقه المستقبلية. ويتعلق الأمر بالتدابير التالية:

- استكمال هيكلة المعهد ومده بالموارد البشرية النوعية اللازمة؛
- النهوض بالبنية التحتية للمعهد؛
- الارتقاء بالبنية التحتية المعلوماتية للمعهد والتحديث؛
- الرفع من ميزانية المعهد وتنمية موارده المالية؛
- النهوض بمستوى التكوين الأساسي للملحقين القضائيين؛
- إحداث قاعة جلسة المحاكمة الإفتراضية من أجل التدريب على كيفية تسيير الجلسات والتواصل مع المتقاضين؛
- الرفع من مستوى التكوين المستمر للقضاة؛
- تنظيم تكوين مستمعي العدالة الأجانب؛
- الرفع من مستوى التكوين الأساسي لكتاب الضبط؛
- الرفع من مستوى التكوين المستمر لكتاب الضبط؛
- تنظيم التكوين الأساسي والتكوين المستمر لمساعدي القضاء؛
- دخول المعهد في شراكات مع هيآت المهن القضائية؛
- تطوير التكوين لفائدة أطر الدولة وبعض المؤسسات العامة والخاصة؛
- الرفع من مستوى الدراسات والأبحاث؛
- تنمية منشورات ومطبوعات المعهد؛
- تطوير خدمات مكتبة المعهد؛
- وضع مقاربة جديدة للتعاون الوطني والدولي للمعهد.

تتضمن خطة عمل المعهد (2014 - 2016):
- 27 محورا استراتيجيا
- 34 برنامجا
- 133 إجراء تنفيذيا تنفيذ البرامج العادية لمختلف أصناف التكوين

أهداف البرامج المستقبلية للمعهد العالي للقضاء للمعهد

تتعلق هذه البرامج بخطة عمل أولية، تؤسس للوضعية المقبلة التي سيكون عليها المعهد وفق توجهات ميثاق إصلاح منظومة العدالة. وترتكز على المحاور الاستراتيجية التالية:

- إعادة التأهيل المؤسسي للمعهد من خلال مراجعة القانون المتعلق بالمعهد العالي للقضاء؛
- مراجعة نظام وبرامج التكوين الأساسي والمستمر والتخصصي بالمعهد؛
- التشاركية مع مختلف المهن القانونية والقضائية في مجال التكوين وإبرام شراكات مع الجامعات لبلورة مسالك التكوين في المهن القضائية والقانونية استجابة لمعايير الولوج إلى سلك القضاء؛
- تقوية دور المعهد في مجال التخليق وترسيخ الأعراف والقيم القضائية ؛
- وضع المعهد لآليات من أجل الرفع من جودة الأحكام والخدمات القضائية وذلك باعتماد برامج تكوين تخصصي يضمن الاحترافية؛
- تقوية القدرة التواصلية للمعهد ونشر المعلومة القانونية والقضائية ؛
- تقوية دور المعهد في تشجيع اللجوء إلى الوسائل البديلة لحل المنازعات والتكوين عليها؛
- إحداث مركز للبحوث والدراسات القانونية والقضائية بالمعهد؛
- المساهمة في الإعداد لإحداث مدرسة وطنية لكتابة الضبط.

مشروع بناء المقر الجديد للمعهد العالي للقضاء بتكنوبوليس بسلا الجديدة

منجزات المعهد خلال سنة 2014

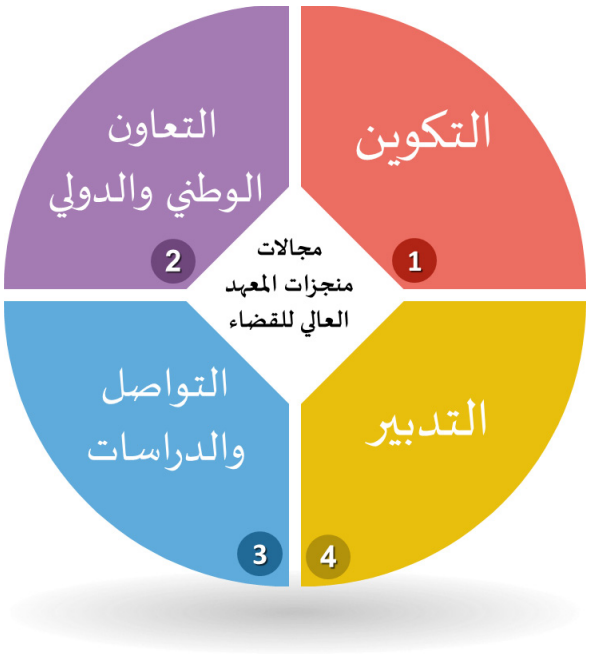

أولا - مجال التكوين

التكوين الأساسي للملحقين القضائيين والتكوين المستمر للقضاة

- تخرج الفوج 38 من الملحقين القضائيين بتاريخ 20 فبراير 2014؛
- تم تنفيذ برنامج تكوين الفوج 39 للملحقين القضائيين, ويبلغ عدد منتسبيه 246 ملحقة وملحقا قضائيا، بالإضافة إلى 7 مستمعي عدالة من دولة اليمن. وقد التحق الفوج 39 بالمعهد بتاريخ 11 فبراير 2013، وأنهى تدريبه في شهر فبراير 2015. وقد عقد السيد وزير العدل والحريات، بتاريخ 13 أكتوبر 2014، لقاء تواصليا مع هذا الفوج.
- مواصلة تنفيذ برنامج تكوين الفوج 40 للملحقين القضائيين، ويبلغ عدد منتسبيه 36 ملحقة وملحقا قضائيا، بالإضافة إلى 14 مستمعي عدالة من دولة اليمن. وقد التحق الفوج 40 بالمعهد بتاريخ 13 مايو 2013 وسينهي تدريبه خلال شهر مايو 2015.

من لقاء السيد المصطفى الرميد وزير العدل والحريات مع الفوج 39

- **التكوين الأساسي التخصصي:**
- استفاد 30 ملحقة وملحقا قضائيا من الفوج 39 من تكوين تخصصي في القضاء الإداري. وقد زار السيد الوزير هذا الفوج للملحقين القضائيين بتاريخ 23 أكتوبر 2014.
- استفاد الفوج 40 بكامله من تكوين تخصصي في القضاء التجاري.
- **برامج التكوين الأساسي العام:**

القانون المدني والمسطرة المدنية، القانون الجنائي والمسطرة الجنائية، نزاعات وحوادث الشغل، قانون السير والتعويض والتأمين، القانون التجاري، مدونة الأسرة، القانون العقاري، الطب الشرعي، الترجمة، قضاء الأحداث، حقوق الإنسان، مدونة القيم القضائية، منهجية إعداد بحث نهاية التكوين، تقنية تحرير الأحكام، تقنية تحرير الأحكام عن طريق الحاسوب، التوثيق، علم الفرائض، قواعد أصول الفقه، المساواة بين الجنسين.

• اللقاءات العلمية للملحقين القضائيين:

• عرض ألقاه السيد الأمين العام للحكومة الدكتور ادريس الضحاك يوم 18 مارس 2014، حول «التطور التكنولوجي والبيولوجي: سؤال القانون والقضاء» ؛

• ندوة حول موضوع: « دور القضاء في حماية المعطيات الشخصية»، نظمها المعهد العالي للقضاء بتعاون مع اللجنة الوطنية لمراقبة المعطيات ذات الطابع الشخصي يوم 9 مايو 2014؛

• ندوة حول موضوع : « دور القضاء الوطني في قمع انتهاكات القانون الدولي الإنساني» القاها الأستاذ شريف عتلم رئيس محكمة الاستئناف بالقاهرة وخبير شرفي لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر يوم 2 دجنبر 2014.

• قاعة الجلسات الافتراضية:

استفاد الملحقون القضائيون من حصص تكوينية بقاعة جلسات المحاكمة الافتراضية التي قام السيد المصطفى الرميد وزير العدل والحريات بتدشينها بتاريخ 13 أكتوبر 2014 على هامش ترأسه لأشغال الدورة 22 لمجلس إدارة المعهد. وتقدم في هذه القاعة نماذج حية من الملفات التي سبق أن نظرت فيها مختلف المحاكم.

• الزيارات الميدانية:

استفاد الملحقون القضائيون (الفوج 39) من زيارات ميدانية الى بعض المؤسسات العمومية وشبه عمومية:

- محكمة النقض؛
- المندوبية العامة للسجون وإعادة الإدماج؛
- بنك المغرب « دار السكة»؛
- إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة؛
- المعهد الملكي للشرطة بالقنيطرة؛
- المدرسة الوطنية الغابوية للمهندسين؛
- الدرك الملكي.

• مكونات برنامج التكوين المتخصص في القضاء الإدارى:

• يشمل برنامج التكوين التخصصي في القضاء الإدارى المواد التالية: المنازعات الضريبية، دعوى الإلغاء، نزع الملكية، مؤسسة الرئيس، اختصاصات الرئيس، تطبيقات المسؤولية الإدارية، الانتخابات، المعاشات، المسؤولية الإدارية، التدبير المالي للصفقات العمومية، المحاسبة، الصفقات العمومية، دعوى تسوية الوضعية الفردية، منازعات تحصيل الديون العمومية.

• مكونات برنامج التكوين المتخصص في القضاء التجاري:

• يشمل برنامج التكوين التخصصي في القضاء التجاري المواد التالية: التاجر، المقاولة التجارية، الأصل التجاري، العمليات التي ترد على الأصل التجاري، الأوراق التجارية، العقود التجارية، العقود البنكية، الشركات، القانون الجوي، القانون البحري، صعوبات المقاولة، المحاسبة، التحكيم التجاري، الوساطة الاتفاقية.

• التدريب بالمحاكم:

• يتم التدريب بالمحاكم من خلال برنامج تضعه ادارة المعهد، مدته احدى عشر شهرا، ويؤدي الملحق القضائي اليمين عند التحاقه لأول مرة للتدريب بالمحاكم، لكي يشارك تحت اشراف القاضي المؤطر ومراقبة رئيس المحكمة أو رئيس النيابة العامة لديها، في النشاط القضائي والحضور بالجلسات، زيادة على النصاب القانوني والمشاركة في المداولات دون ان يكون للملحقين القضائيين حق التصويت كما يلتزمون بكتمان السر المهني وبارتداء البذلة الرسمية في الجلسة.

• تتجلى وسائل متابعة تدريب الملحق القضائي بالمحاكم في إعداد لائحة بالمحاضر والملفات التي يطلع عليها الملحق القضائي بالمحكمة، كما يخصص يوم الجمعة من كل أسبوع للمناقشة العامة مع رئيس المحكمة أو وكيل الملك. ويتم إعداد ورقة المعلومات الأسبوعية عن فترة التدريب بالمحاكم تملأ يوميا من طرف الملحق القضائي وتوجه أسبوعيا إلى إدارة المعهد. هذا فضلا عن إعداد "دفتر تدريب الملحق القضائي" عند نهاية التدريب بالمحكمة، والذي يعد بمثابة تقرير تقييمي عن فترة تدريب الملحق القضائي بالمحكمة. ويجري حاليا تطوير هذه الوسائل التقليدية المتعلقة بالتقييم.

• استفاد الفوج 39 من تدريب قضائي بالمحاكم الابتدائية ومحاكم الاستئناف، وكذا بالمحاكم الإدارية بالنسبة للملحقين القضائيين الذين تخصصوا في القضاء الإداري.

• استفاد الفوج 40 من تدريب قضائي بالمحاكم الابتدائية، ومحاكم الاستئناف، والمحاكم التجارية ومحاكم الاستئناف التجارية.

• في إطار تتبع وتقييم أداء الملحقين القضائيين أثناء التدريب بالمحاكم نظمت إدارة المعهد في الفترة الممتدة ما بين شهر يونيو وشهر شتنبر 2014 زيارات تفقدية إلى جل المحاكم للوقوف على ظروف التدريب وتقييم إجرائه

نموذج توزيع الملحقين القضائيين (الفوج 39) على محاكم الاستئناف

المحكمة	العدد
الرباط	40
مراكش	31
فاس	30
الدار البيضاء	25
مكناس	19
أكادير	19
القنيطرة	13
وجدة	13
طنجة	13
سطات	11

المحكمة	العدد
الجديدة	7
تطوان	7
بني ملال	6
آسفي	5
خريبكة	4
تازة	4
الحسيمة	3
الناظور	2
العيون	1

«دور المسؤول القضائي في تكوين الملحقين القضائيين بالمحاكم» عرض قدمه المعهد خلال اللقاء الذي عقده السيد وزير العدل والحريات مع المسؤولين القضائيين بتاريخ 30 شتنبر 2014.

• معالجة موضوع التكوين المستمر للقضاة:

في سبيل النهوض بالتكوين المستمر وتذليل الصعوبات التي تعتوره، لاسيما توفير الظروف المادية لتنفيذ برامج التكوين المستمر للقضاة، تم عقد عدة اجتماعات بغية التوصل إلى صيغة للتغلب على إشكالية صرف تعويضات التنقل والإيواء لفائدة القضاة المشاركين في هذه الدورات.

وفي هذا الإطار، تمت صياغة مشروع عقد برنامج بهذا الخصوص بين المعهد ووزارة العدل والحريات، طبقا للمقترحات المدرجة خلال اجتماع مجلس إدارة المعهد العالي للقضاء الواحد والعشرون الذي انعقد بتاريخ 23 يونيو 2014 . وتم وضع مشروع منهجية للنهوض بالتكوين المستمر. وتم الدخول في حوار مع كل المتدخلين في التكوين المستمر لوضع برنامج عام للتكوين المستمر للقضاة.

ومن أهم دورات التكوين المستمر التي تم تنظيمها خلال سنة 2014 دورات معالجة صعوبات المقاولة التي تم تنفيذها بكل من الرباط ومراكش بتعاون مع المنظمة الأمريكية FSVC.

• تكوين مستمعي العدالة الأجانب:

يتولى المعهد في نطاق اتفاقيات التعاون الثقافي والتقني والقضائي المبرمة بين المملكة المغربية والدول الأجنبية قبول طلبة أجانب للمشاركة في دورات تكوين الملحقين القضائيين وموظفي كتابة الضبط.

وقد قام المعهد خلال سنة 2014 بتكوين 28 مستمع عدالة من دولة اليمن (21 ضمن الفوج 39 من الملحقين القضائيين و 7 ضمن الفوج 40) تكوينا يؤهلهم لتولي سلك القضاء. غير أنه يلاحظ غياب نظام محدد لقبول مستمعي العدالة، مما يطرح إشكالات في التعامل مع هذا الموضوع، لاسيما فيما يتعلق بإتقان لغة التدريس (العربية) أو الاختبارات المتعلقة بالترجمة.

من لقاء السيد وزير العدل والحريات مع الفوج 39 للملحقين القضائيين

التكوين الأساسي والتكوين المستمر لموظفي هيئة كتابة الضبط

تتمحور محتويات برامج التكوين الأساسي لكتاب الضبط حول الأقطاب التالية:

- القطب التنظيمي: ويشمل النظام القضائي ونظام الوظيفة العمومية والتنظيم الهيكلي للمحاكم ومصالح كتابة الضبط؛
- القطب المسطري: ويشمل القواعد العامة للمساطر المدنية والجنائية والمحاكم المتخصصة، مع التركيز على مهام كتاب الجلسات والتبليغات والتنفيذات القضائية وتدبير القضايا بالنيابة العامة؛
- القطب التقني: ويهم تقنيات التحرير الإداري وتحرير جميع أنواع المحاضر وبرمجيات تدبير المساطر والسجل التجاري؛
- القطب السلوكي: ويتضمن تقنيات التواصل وميثاق قيم وسلوك كاتب الضبط.

واستكمالا للتكوين النظري والتطبيقي بالمعهد، يتم إخضاع المتدربين لفترة تدريب أوأكثر بالمحاكم، تتراوح مدة كل منها ما بين 4 أسابيع و 12 أسبوعا بحسب الفئة المستهدفة. كما تنظم أثناء فترات التكوين المخصصة لبعض الفئات زيارات استطلاعية وميدانية لبعض المؤسسات ذات الصلة بمجال عملها.

خلال سنة 2014، استفاد من التكوين الأساسي المخصص لكتاب الضبط 630 موظفا، موزعين على الشكل التالي:

- 25 مهندس دولة، تخصص الهندسة المعمارية أو المدنية؛
- 97 متصرفا من الدرجة الثانية، تخصص إعلاميات؛
- 5 مهندسين إحصائيين؛
- 28 منتدبا قضائيا من الدرجة الثانية، في تخصص التدقيق أو مراقبة التسيير؛

- 26 منتدبا قضائيا ومتصرفا من الدرجة الثانية، في تخصصات الترجمة (18) وحقوق الإنسان (6) وعلم الإجرام (2)؛
- 376 محررا قضائيا من الدرجة الرابعة في تخصص كتابة الإدارة أو كتابة المكتبيات.
- 73 مساعدا إجتماعيا، وقد خصص لهذه الفئة برنامج شمل 5 مراحل، تدرجت من عامة إلى تخصصية وتضمنت، بالإضافة إلى التداريب العملية بالمحاكم، زيارات ميدانية لبعض مراكز حماية الطفولة والمؤسسات السجنية.

- **التكوين الإعدادي لاجتياز امتحانات الكفاءة المهنية:**

نظمت دورة اختيارية للموظفين المعنيين العاملين بمصالح الإدارة المركزية للوزارة حول التنظيم القضائي للمملكة ومهام كتابة الضبط والإجراءات المسطرية المرتبطة بها، بالإضافة إلى السياسة الحكومية في مجال العدالة، حضرها 93 موظفا.

630 موظفا، استفاد من التكوين الأساسي و 2233 موظفا استفاد من التكوين المستمر برسم سنة 2014

خلال سنة 2014 تم تنظيم 125 ندوة مركزية وجهوية استفاد منها 2233 كاتب ضبط من مجموع 2592 تم استدعاؤهم، بنسبة مشاركة بلغت 86 % وشملت مواضيع مختلفة، ذات طبيعة قانونية ومسطرية، خصوصا التبليغ والتنفيذ وتحصيل الغرامات، أو تدبيرية وتقنية ركزت على آليات تحديث إدارة العمل بالمحاكم. كما شملت حقوق وواجبات الموظف والسلوكيات قصد الرفع من الأداء الوظيفي وتحسين الاستقبال والتواصل.

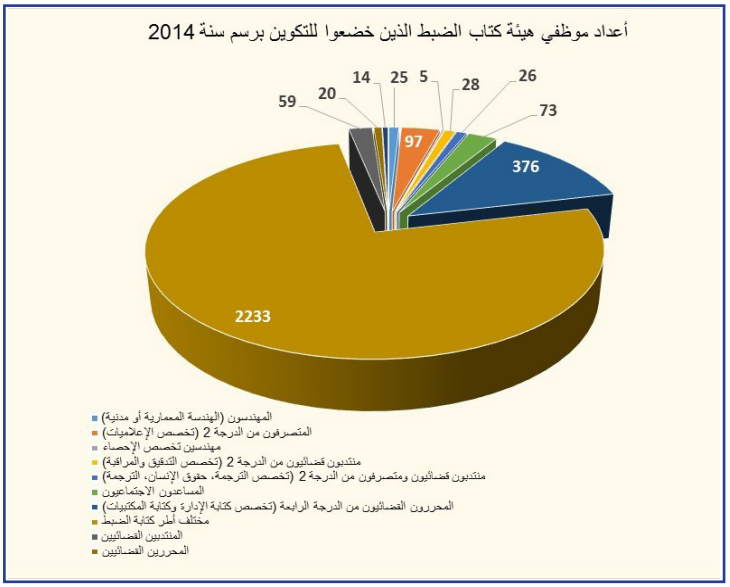

التكوين المستمر لكتاب الضبط:

يهدف التكوين المستمر لكتاب الضبط إلى تمكين موظفي هيئة كتابة الضبط العاملين بالمحاكم من:

- مواكبة المستجدات القانونية والإدارية؛
- تطوير قدراتهم وخبراتهم العلمية والمهنية؛
- توحيد المساطر والإجراءات بين مختلف محاكم المملكة؛
- الرفع من مردودية وجودة خدمات المؤسسة القضائية.

ويتم إعداد برامج التكوين المستمر لكتاب الضبط انطلاقا من الحاجيات الأولية لإدارة العدل من المنظورين المركزي والمحلي، حيث تأخذ بعين الاعتبار:

- طلبات الإدارة المركزية بواسطة مديرية الموارد البشرية؛
- المقترحات المكتوبة للمسؤولين القضائيين والإداريين بالمحاكم؛
- ملاحظات ومقترحات رؤساء كتابة الضبط ورؤساء كتابة النيابة العامة أثناء الأيام الدراسية المخصصة للتشاور معهم؛
- آراء وملاحظات مؤطري كتاب الضبط المعبر عنها في الأيام التواصلية والاجتماعات وفي تقاريرهم حول الحلقات المؤطرة من طرفهم؛
- رغبات المتدربين المضمنة في استمارات تقييم حلقات التكوين المنجزة.

وتنجز حلقات التكوين المستمر على شكل ندوات، يخصص لكل منها مدة تتراوح بين يوم واحد وثلاثة أيام، لفائدة مجموعة مكونة من 15 أو 20 مشاركا. ولتقريب التكوين من الموظف وتعميمه على جميع الدوائر القضائية، وكذا تجاوز بعض المشاكل اللوجيستيكية، تنظم أغلب الحلقات التي يتراوح عددها الأسبوعي ما بين 6 أو 8، إما جهويا بمحاكم الاستئناف أو محليا بالمحاكم الابتدائية.

480 إطارا من أطر الدولة تم تكوينهم خلال سنة 2014 في إطار اتفاقيات مع عدة قطاعات وزارية

يتوفر المعهد على برامج تعاون مع العديد من الهيئات والمؤسسات العامة والخاصة، الوطنية والأجنبية، حيث يتم في إطار هذه البرامج تنظيم حلقات دراسية وورشات ومناظرات علمية، وذلك على المستوى الوطني والدولي.

التعاون على الصعيد الوطني:

- **تكوين بعض أطر الدولة:**

تنص المادة 2 من القانون المتعلق بالمعهد العالي للقضاء، على تنظيم دورات أو ندوات تكوينية في المجال القانوني والقضائي لفائدة أطر وأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة والخاصة.

ويتم هذا التكوين من قبل المعهد بناء على طلب، وفي إطار اتفاقية مع الجهة المعنية، ووفق شروط محددة. وتعتبر هذه الآلية من آليات تقوية موارد المعهد، خولها قرار مشترك لوزير العدل ووزير المالية والخوصصة مؤرخ في 9 دجنبر 2004، بشأن السماح للمعهد العالي للقضاء بتحديد مقادير التعويضات عن تحقيق مداخيل مقابل ما يقدمه من خدمات للغير.

وقد نظم المعهد في هذا الإطار دورات تدريبية لفائدة 480 مستفيدا خلال سنة 2014. وهكذا استفاد:

- 140 إطارا بالوكالة القضائية للمملكة من سبع دورات عقدت بالمعهد تمحورت حول إشكالية تنفيذ الأحكام في مواجهة أشخاص القانون العام؛ والإشكاليات المرتبطة بعقود الاستثمار؛ والمقاربات الجديدة للمسؤولية التقصيرية في القطاع العام؛ والمطالبة بالحق المدني وتنفيذ الأحكام المتعلقة بقضايا اختلاس الأموال العمومية؛ واليقظة القانونية؛ وتسوية النزاعات عن طريق التحكيم أمام الهيئات الوطنية والدولية؛ وتقنيات تحرير المذكرات والطعون؛
- 80 إطارا بمديرية أملاك الدولة من أربع دورات عقدت بالمعهد حول موضوعات تتعلق مستجدات مدونة الحقوق العينية وموضوعات تتعلق بالمسطرة المدنية؛
- 260 إطارا بالمندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر، على الصعيدين المركزي والجهوي، من 13 دورة، حول مواضيع تتعلق بالقانون الجنائي والقانون العقاري والقانون الإداري.

- **التعاون في ميدان التكوين مع المجلس الأعلى للحسابات:**

في إطار قيام المعهد بتنظيم دورات وندوات تكوينية في المجال القانوني والقضائي استفاد 41 ملحقا قضائيا من المجلس الأعلى للحسابات من حلقة تكوينية لمدة أسبوعين.

- **التعاون في ميدان التكوين مع هيئات المحامين:**

- التوقيع على مذكرة تعاون في ميدان التكوين القانوني والقضائي بين المعهد العالي للقضاء وهيئة المحامين بطنجة بتاريخ 17 أكتوبر 2014؛

- التوقيع على مذكرة تعاون في ميدان التكوين القانوني والقضائي بين المعهد العالي للقضاء وهيئة المحامين بأكادير بتاريخ 05 دجنبر 2014.

عقد اتفاقيتي تعاون في مجال التكوين بين المعهد وكل من هيئة المحامين بطنجة وهيئة المحامين بأكادير

برامج التعاون الدولي:

•برنامج عدل 2 :

ينفذ هذا البرنامج في إطار التعاون مع الوكالة الإسبانية للتعاون الدولي من أجل التنمية، ويتعلق بإنجاز دراسات وخدمات في مجال التكوين من أجل دعم قدرات المعهد في مجال التكوين على المساواة بين الجنسين وعدالة الأحداث. وذلك من خلال التدابير التالية:

- وضع مجزوءات للتكوين في مجال المساواة بين الجنسين، وخاصة فيما يتعلق بقانون الأسرة وقانون الشغل؛
- وضع مجزوءات للتكوين في مجال عدالة الأحداث؛
- تعزيز مهارات المستفيدين من التدريب (المكونون بالمعهد العالي للقضاء -القضاة – الملحقون القضائيون – المساعدون الاجتماعيون) في مجال المساواة بين المرأة والرجل، وعدالة الأحداث.

• برنامج التعاون مع معهد راؤول والنبرغ لحقوق الإنسان والقانون الإنساني بالسويد:

يهدف هذا البرنامج الى وضع مجزوءات تكوينية حول تفعيل آليات حماية حقوق الانسان وفقا للاتفاقيات الدولية المصادق عليها من طرف المغرب، في إطار ضمانات المحاكمة العادلة المنصوص عليها قانونا.

وفي هذا الإطار شارك، خلال سنة 2014 ، مسؤولان من المعهد في الاجتماع الإقليمي حول المعايير العامة والتعاون القضائي الذي انعقد بعمان.

• برنامج Glacy - مجلس أوروبا:

يهدف هذا البرنامج الى توفير دعم قانوني وتقني للمعهد من أجل وضع برنامج للتكوين الأساسي والمستمر في مجال الجرائم المعلوماتية بالمعهد، وذلك عبر وضع مجزوءة لتكوين المكونين في مجال الجرائم المعلوماتية والأدلة الإلكترونية، وفي هذا الإطار :

- شارك مسؤول من المعهد في الورشة الدولية المنظمة في إطار هذا المشروع برومانيا؛
- شارك قضاة ومتخصصون في المعلوميات في دورات تكوين في مجال الجريمة المعلوماتية.

•برنامج دعم الاتحاد الأوروبي لتفعيل الخطة الحكومية للمساواة "إكرام" 2012-2016 . في أفق المناصفة:

يهدف هذا البرنامج إلى توفير الدعم التقني اللازم للمعهد من أجل تكوين المكونين في مجال المساواة بين الجنسين.

•برنامج التعاون مع جمعية القضاة والمحامين الأمريكيين ABA:

يهدف هذا البرنامج الى تطوير وتقييم برامج التكوين بالمعهد العالي للقضاء، وذلك في إطار بروتوكول التعاون بين المعهد وجمعية القضاة والمحامين الأمريكيين ABA.

خبراء دوليون لوضع آليات تقييم برامج التكوين بالمعهد

• برنامج التعاون مع البنك الدولي "محكمتي":

يهدف هذا البرنامج الى تعزيز أداء المحاكم في خدمة المواطن. ومن مكونات هذا البرنامج تأهيل قدرات وزارة العدل والحريات في مجال التخطيط الاستراتيجي والتدبير والاشراف، خاصة عبر وضع مجزوءة تكوينية في مجال الإدارة القضائية لفائدة المعهد العالي للقضاء يستفيد منها كافة المسؤولين القضائيين بالمملكة.

من زيارة السيد وزير العدل بالولايات المتحدة الأمريكية للمعهد

- **برامج التكوين في إطار التعاون الدولي:**

عمل المعهد خلال سنة 2014 على تنفيذ برامج التعاون مع المعاهد ومدارس التكوين القضائي التي ترتبط مع المعهد باتفاقيات تعاون أو المؤسسات ذات الاهتمام المشترك، وهي كالتالي:

- المدرسة الوطنية للقضاء بفرنسا في إطار برنامج التعاون السنوي؛
- المركز العربي للبحوث القانونية والقضائية بلبنان؛
- المعاهد ومراكز التكوين القضائية العربية.

كما تم تنظيم دورات تكوينية لفائدة مجموعة من الملحقين القضائيين والقضاة حيث :

- شارك قاضيان من الفوج 37 للملحقين القضائيين في دورة للاطلاع على القضاء الفرنسي بفرنسا؛
- شارك الفوج 40 من الملحقين القضائيين في دورتين حول صعوبات المقاولة بالتعاون مع المنظمة الأمريكية FSVC، كما استفاد 44 قاضيا وموظفا من دورتين تكوينيتين في نفس الإطار؛
- شارك 9 قضاة ممارسين و 3 ملحقين من الفوج 40 في ندوة حول موضوع "إنفاذ حقوق الملكية الفكرية" وذلك بأكاديمية المكتب الأمريكي لبراءات الاختراع والعلامات بواشنطن بالولايات المتحدة الأمريكية ؛
- شارك 26 قاضيا ممارسا و4 أطر من وزارة العدل في إطار التعاون مع مؤسسة المجتمع الدولي للمساعدة القانونية ILAC السويدية في 9 دورات تكوينية حول القضاء والمجتمع الديمقراطي بتونس؛

كما عرفت سنة 2014 تنظيم المعهد دورات تكوينية لفائدة قضاة وأطر أجانب، ويتعلق الأمر بما يلي:

- 10 قضاة من السودان (دورة أولى)، للتعرف على القانون التجاري والقضاء الإداري وقانون الشغل بالمغرب؛
- 6 قضاة من النيابة العامة بدولة فلسطين، للتدريب على القضاء الإداري بكل من المعهد والمحكمة الإدارية ومحكمة الاستئناف الإدارية بالرباط؛
- 10 قضاة من السودان (دورة ثانية)، للتعرف على التنظيم القضائي المغربي، والقضاء الإداري وقضاء الشغل.

•استقبال الوفود الأجنبية :

استقبل المعهد العالي للقضاء خلال سنة 2014 مجموعة من الوفود والشخصيات قصد بحث سبل التعاون بين المعهد والمؤسسات المماثلة:

- وفد قضائي من دولة قطر: بشأن مساهمة دولة قطر في بناء المقر الجديد للمعهد والتعاون في ميدان التكوين؛
- وفد قضائي من دولة الكونغو بتاريخ 6 مارس 2014 لبحث سبل التعاون؛
- وفد من المدرسة الوطنية للتكوين القضائي بالتشاد من 17 إلى 21 مارس 2014 لأجل وضع برنامج للتعاون مع المعهد؛
- وفد من دولة النيجر بتاريخ 11 أبريل 2014 من أجل الاطلاع على دور المعهد في تكوين القضاة بالمغرب؛

- المدير العام لمعهد تكوين القضاة بساحل العاج بتاريخ 23 ماي 2014 لإجراء مفاوضات حول مشروع التعاون بين المعهدين؛
- وفد لبناني مكون من 10 أشخاص بتاريخ 18 يونيو 2014؛
- وفد قضائي كونغولي بتاريخ 11 شتنبر 2014 ، وذلك بهدف وضع برنامج للتعاون يهدف إلى تمكين أطر قضائية كونغولية من التكوين الأساسي والتكوين المستمر بالمعهد؛
- وفد من قطاع الرقابة بجامعة الدول العربية بتاريخ 28أكتوبر 2014؛
- وفد قضائي من الجمهورية الإسلامية الموريتانية بتاريخ 29 أكتوبر 2014؛
- وفد قضائي من جمهورية دجيبوتي بتاريخ 29 دجنبر 2014 وذلك في إطار برنامج للتعاون مع منظمة UNICEF؛
- كما تم بتاريخ 30 شتنبر 2014 التوقيع على اتفاق التعاون بين المعهد العالي للقضاء وإدارة التدريب بالسلطة القضائية بجمهورية السودان.

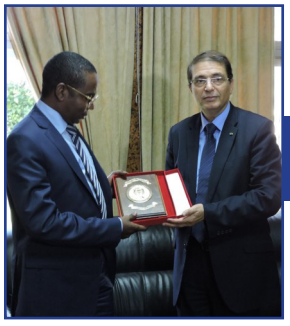

مقاربة جديدة للتعاون الدولي لدعم برامج التكوين بالمعهد وتقوية إشعاعه الدولي

• مشاركة المعهد في الملتقيات الدولية:

- شارك المدير العام للمعهد في الملتقى الاسباني المغربي حول الأمن القانوني والذي انعقد بمدينة لاس بالماس

- كما شارك المعهد في الإجتماع الثاني والعشرين لعمداء ومديري المعاهد القضائية العربية والمراكز القضائية ورؤساء إدارات التأهيل والتدريب القضائي في الدول العربية الذي انعقد بالكويت خلال الفترة من 9 إلى 11 أبريل 2014.

• إطلاق الموقع الإلكتروني الجديد للمعهد:

لتقوية القدرة التواصلية للمعهد تم إطلاق نسخة جديدة لموقعه على الإنترنيت، بمحتويات وخدمات جديدة. وذلك باللغتين العربية والفرنسية.

كما تم إحداث خلية للتواصل والإعلام على مستوى المعهد، تضم ممثلين عن كل المديريات.

وبالموازاة مع ذلك تم تعزيز البنية المعلوماتية للمعهد.

• نشر محتويات مكتبة المعهد على الأنترنيت:

• تم إعداد تطبيق معلومياتي يمكن من البحث عن بعد في محتويات مكتبة المعهد، التي تتوفر على 6000 مرجعا باللغة العربية و3000 مرجعا بلغات أجنبية، وتشكل المراجع الفرنسية 20 % من مجموع رصيد الخزانة، في حين تأتي اللغة الإنجليزية بنسبة 5% من مجموع الرصيد. وتشترك المكتبة في العديد من الدوريات كما تتوفر المكتبة على أعداد الجريدة الرسمية المغربية ابتداء من سنة 1913 باللغتين العربية والفرنسية، وكذلك على عدة تسجيلات فيديو للندوات واللقاءات والدورات التكوينية التي ينظمها المعهد، وكذا بعض الأقراص المدمجة الخاصة بالقوانين والاجتهادات القضائية.

وتم الشروع في مراجعة أنظمة العمل بالمكتبة وتحديث خدماتها.

•الإصدارات والدراسات:

- إصدار العدد 46 من مجلة الملحق القضائي في حلة جديدة؛
- نشر مجموعة من القوانين المحينة مبوبة على موقع المعهد؛
- نشر مجموعة من الدراسات والوثائق على موقع المعهد؛
- الشروع في حوسبة الأعداد القديمة لمجلة الملحق القضائي لإمكان تحميلها مجانا من موقع المعهد؛
- إصدار تقرير حول تشخيص وضعية المعهد وآفاق عمله؛
- إصدار برنامج عمل المعهد 2014-2016؛
- إصدار تقرير حصيلة المعهد لسنة 2014؛

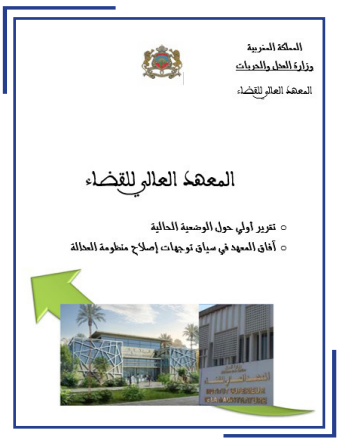

رابعا - مجال التدبير

• تدبير الموارد البشرية:

خلال سنة 2014، عمل المعهد على جلب كفاءات لتعزيز الهيئة العاملة بالمعهد، لذلك فقد تم شغل عشرة (10) مناصب مالية وذلك بواسطة التوظيف عن طريق الإلحاق: قاضيان (2) وسبعة (7) منتدبين قضائيين ومحرر قضائي واحد (1)، ليصبح بذلك مجموع المناصب المالية المشغولة إلى غاية 2014/12/31 ما مجموعه 69 منصبا موزعة كالتالي:

- 4 قضاة؛
- 65 من الأطر الإدارية والتقنية.

وفي إطار تفعيل الهيكلة الجديدة للمعهد، فقد تم تعيين مسؤولين جدد في مناصب المسؤولية، بعد استنفاذ المساطر القانونية، ويتعلق الأمر بكل من: مدير تكوين كتاب الضبط ومديرالدراسات والأبحاث والتعاون والكاتب العام وأربعة (4) رؤساء أقسام ورئيس مصلحة واحدة.

وبهدف الرفع من الكفاءات المهنية وتطوير المهارات التدبيرية، وفي إطار برامج التكوين المخصصة لفائدة الهيئة العاملة بالمعهد، فقد استفاد ثمانية (8) أطر من خمس (5) دورات تكوينية في مواضيع مختلفة.

كما تم الشروع في وضع الدليل المرجعي للوظائف والكفاءات والمساطر بالمعهد على صعيد كل الوحدات الإدارية بالمعهد.

• تدبير الميزانية:

الوضعية المالية للمعهد إلى غاية 2014/12/31

المداخيل: إعانة التسيير: 20.000.000 درهم ، المحاصيل المتأتية من القيام بالأبحاث ومن تقديم الخدمات: 1 881 200 درهم، مداخيل مختلفة: 70 378,47 درهم. مجموع المداخيل: 21 951 578,47 درهم.

تطور مداخيل المعهد خلال الفترة 2012-2014

	2012	2013	2014
إعانة التسيير	20 000 000,00	20 000 000,00	20 000 000,00
المحاصيل المتأتية من القيام بالأبحاث ومن تقديم الخدمات	524 800,00	632 700,00	1 881 200,00
مداخيل مختلفة	132 532,76	156 595,07	70 378,47
المجموع	**20 657 332,76**	**20 789 295,07**	**21 951 578,47**

• المصاريف برسم سنة 2014:

ميزانية الاستغلال: الاعتمادات المفتوحة: 33 050 757,90 درهم؛ الأداءات: 21 495 546,67 درهم، أي بنسبة 65,04% من الاعتمادات المفتوحة؛ الباقي الصافي: 11 555 211,23 درهم.

تطور مصاريف الاستغلال خلال الفترة 2012-2014

	2012	2013	2014
الاعتمادات المفتوحة	32 955 777,78	33 946 371,09	33 050 757,90
الأداءات	23 032 703,45	20 137 609,28	21 495 546,67
نسبة الأداءات	69,89%	59,32%	65,04%

ميزانية الاستثمار برسم سنة 2014:

الاعتمادات المفتوحة : 14 034 931,65 درهم؛ الأداءات : 3 031 671,22 درهم، أي بنسبة 21,6% من الاعتمادات المفتوحة؛ الباقي الصافي: 11 003 260,43 درهم.

تطور مصاريف الاستثمار خلال الفترة 2012-2014

	2012	2013	2014
الاعتمادات المفتوحة	15 309 644,67	12 709 644,67	14 034 931,65
الأداءات	234 036,00	222 012,00	3 031 671,22
نسبة الأداءات	1,53%	1,75%	21,6%

تطور رصيد الخزينة خلال الفترة 2012-2014

	2012	2013	2014
رصيد بداية السنة	27 265 422,45	24 656 015,76	25 085 689,55
المداخيل	20 657 332,76	20 789 295,07	21 951 578,47
المصاريف	23 266 739,45	20 359 621,28	24 527 217,89
رصيد نهاية السنة	24 656 015,76	25 085 689,55	22 510 050,13

من أشغال مجلس إدارة المعهد

النهوض بمستوى التكوين الأساسي للملحقين القضائيين:

- من خلال عدة تدابير: الارتقاء بوضعية هيئة التدريس بالمعهد، وتفعيل اللجنة العلمية للمعهد، والاهتمام بالجوانب العملية في برامج التكوين الأساسي للملحقين القضائيين، ووضع مجزوء للتكوين العملي في قاعة جلسات المحاكمة الافتراضية من أجل اكتساب مهارات تسيير الجلسات والتواصل مع المتقاضين، وإغناء برامج التكوين الحالية ببرامج للتكوين في مجال تقنية التواصل وتدبير العلاقات في الوسط القضائي، وكذا بما يمكن من مواكبة القوانين والاجتهادات القضائية الجديدة وتطور أساليب الإدارة القضائية، وتكوين الملحقين القضائيين على استعمال البرامج المعلوماتية المرتبطة بإدارة القضايا والبحث عن النصوص القانونية والاجتهادات القضائية، وإعداد دفتر تحملات يحدد معايير موضوعية لاختيار المكونين بالمعهد، ووضع برنامج لتكوين المكونين في مجموع التخصصات، وتوفير آليات المتابعة الميدانية للملحق القضائي خلال فترة التكوين بالمعهد والتدريب بالمحاكم، وإعداد برنامج تكوين المشرفين على التداريب بالمحاكم ومواكبتهم وتقييم أدائهم، ووضع منهجية محددة ودفتر شروط لإنجاز أبحاث نهاية التكوين الأساسي للملحقين القضائيين، دعم منهجية انفتاح الملحقين على محيطهم، بالإعداد لملتقيات ميدانية وإشراك أطراف ممثلة لقطاعات ومؤسسات عامة وخاصة، لاسيما ذات العلاقة بالميدان القضائي، خلق مختبرات قانونية بالمعهد العالي للقضاء وإدماج الملحقين القضائيين في أنشطتها، ووضع نظام وشروط مرجعية لقبول مستمعي العدالة الأجانب بالمعهد.

دعم إدارة تكوين القضاة والملحقين القضائيين:

- من خلال إعداد مخطط تكوين وتأهيل أطر مديرية تكوين الملحقين القضائيين والقضاة وتتبع إنجازه وتقييمه واستهداف توظيف كفاءات نوعية و تخصصية (هندسة الأنظمة - هندسة التكوين- الهندسة البيداغوجية- الإحصاء)، واعتماد بطائق مرجعيات الوظائف والكفاءات بالمديرية ودليل المساطر الإدارية، ووضع وتنفيذ برنامج لتكوين الموارد البشرية العاملة بمديرية تكوين القضاة والملحقين القضائيين في مجالات هندسة التكوين وتدبير المشاريع والإعلاميات وتدبير الإحصائيات وتقنيات إعداد التقارير وتقنيات تحرير المراسلات الإدارية ، للشروع في وضع قاعدة بيانات وإحصائيات خاصة بالتكوين.

النهوض بالتكوين المستمر والتخصصي للقضاة :

- وضع الخطة العملية للنهوض بالتكوين المستمر بشراكة مع كل الجهات المعنية وجمعيات القضاة، واعتماد دفتر شروط مرجعية في تنظيم دورات التكوين المستمر من قبل المعهد تفعيل الخطة المذكورة بوضع وتنفيذ البرنامج العام للتكوين المستمر في إطار الشراكة مع كل الفعاليات المعنية، تحقيق تكوين 1000 قاض في إطار التكوين المستمر، تكوين المسؤولين القضائيين في مجال الإدارة القضائية اختيار مكوني التكوين المستمر بناء على معايير موضوعية، وخلق شبكة للمكونين والمشاركين في التأطير بالنسبة لجميع التخصصات؛ تكوين المكونين؛ تقييم تنفيذ دورات التكوين المستمر والبرنامج السنوي العام للتكوين المستمر.

برنامج التكوين المستمر لكتابة الضبط برسم سنة 2015

يهدف هذا البرنامج إلى ضمان التكوين المستمر لهيئة كتابة الضبط على عدة مستويات

تكوين رؤساء الأقسام
أساليب التسيير والقيادة
مسطرة تنقيط وتقييم الموظفين
التواصل في الوسط المهني
طرق ومساطر تحصيل الغرامات والعقوبات
استيفاء الرسوم القضائية التكميلية وصوائر
تقنيات تقديم حساب التسيير
طرق وإجراءات تدبير الصفقات العمومية
تدبير أرشيف المحاكم
تدبير مشاريع البناء
تدبير العتاد المعلومياتي
إعداد الإحصائيات بالمحاكم
تدبير الميزانية على أساس النتائج
إدماج مقاربة النوع بالإدارة القضائية
دمج ثقافة حقوق الإنسان في عمل كتابة الضبط
عدد المشاركين: 1571

تكوين المكونين
تقنيات تعليم الكبار
تقنيات التكوين في مجال المعلوميات
عدد المشاركين: 282

تكوين مختلف أطر هيئة كتابة الضبط
قانون الوظيفة العمومية (الحقوق والواجبات)
مدونة قيم و سلوك كاتب الضبط
تقنيات تحرير محاضر الجلسات
تقنيات تحرير المراسلات الإدارية
التواصل في الوسط المهني
المبادئ العامة للتبليغ المدني
المبادئ العامة للتنفيذ المدني
تدبير إجراءات الدعوى العمومية
تدبير الشكايات والمحاضر
تدبير الإجراءات المسطرية لكفالة الأطفال (المهملين وغير المهملين)
حسابات صناديق المحاكم
تدبير أرشيف المحاكم
مكاتب الاستقبال والتوجيه بالمحاكم
البرمجيات المعلوماتية في الميدان المدني
البرمجيات المعلوماتية في الميدان الزجري
تحديث مسك السجل العدلي
تحديث مسك السجل التجاري
عدد المشاركين:2952

الهدف تكوين 5000 موظفا في إطار التكوين المستمر

تكوين بيداغوجي لأطر المعهد
هندسة التكوين
المعلوميات
تقنيات تحرير المراسلات الإدارية
تقنيات إعداد التقارير
تدبير الإحصائيات
الدعم اللغوي
تدبير المشاريع
عدد المشاركين: 200

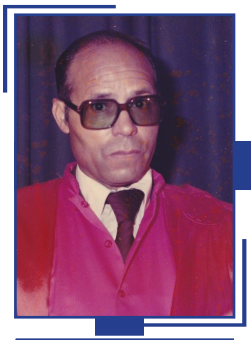

مولاي علي العثماني
1977 -1971

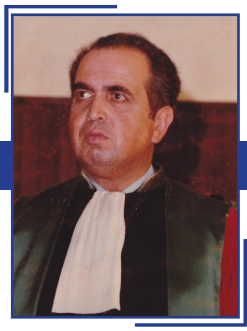

مولاي أحمد الوزاني
1971 -1969

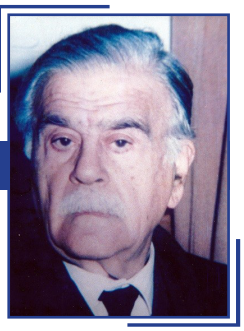

موسى عبود
1969 -1962

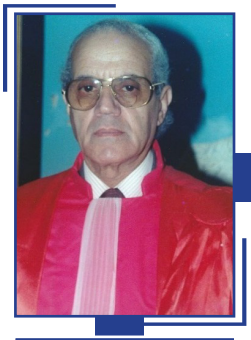

أحمد السراج الأندلسي
1997 -1987

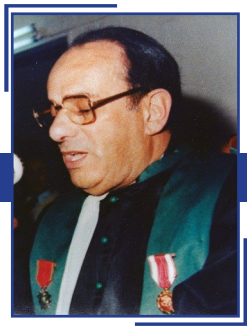

مولاي أحمد الوزاني
1986 -1985

ادريس الضحاك
1985 -1977

مصطفى التراب
توفي رحمه الله عقب تعيينه في شتنبر2013

محمد سعيد بناني
2013 – 2001

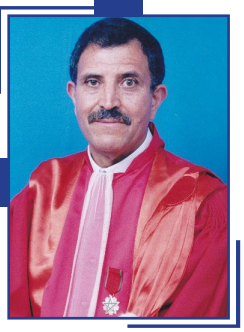

عبد الكبير زروال
2001 – 1997

لوحة "العدالة" "LA JUSTICIA"
من أعمال القاضي والرسام
MANUEL DIAZ MERRY
موقعة في سنة 1930
خلال مرحلة عمله كقاض بالمحكمة
الدولية لمنطقة طنجة الدولية آنذاك

- ازداد مانويل دياز ميري MANUEL DIAZ MERRY بمدريد في 2 نونبر 1890 . وقد التحق بسلك القضاء وتقلد عدة مناصب قضائية باسبانيا. وفي سنة 1925 عين قاضياً بالمحكمة الدولية المختلطة بمنطقة طنجة الدولية خلال فترة الحماية، ثم قاضياً بهيئة الاستئناف بالمحكمة الدولية بطنجة.
- ألف مانويل دياز ميري عدة مؤلفات حول قوانين منطقة طنجة واجتهادات المحكمة الدولية بطنجة. وكان شغوفاً بالفن والآداب، ويعتبر رساماً من المستوى الرفيع. وقد توفي بطنجة في 30 نونبر 1956 ، وتم نقل رفاته إلى إسبانيا خلال شهر مارس 1957.
- ومن أعماله المشهورة أيضا لوحة مدينة طنجة موقعة في سنة 1928.

www.ism.ma

225, Avenue Mehdi Ben Barka, Souissi - Rabat - B.P. 1007 ص.ب - الرباط ـ السويسي ـ 225, شارع المهدي بن بركة
الهاتف : 92 19 75 37 05 :.Tél - الفاكس : 02 49 75 37 05 : Fax